صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 12/199
للنشر الفوري
٧ يونيو ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

برنامج عمل الصندوق يركز على استعادة الاستقرار والنمو وتوفير فرص العمل

بحث المجلس التنفيذ لصندوق النقد الدولي في ٢٩ مايو ٢٠١٢ برنامج عمل الصندوق نصف السنوي حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٢. وتشير التطورات الأخيرة إلى استمرار هشاشة الاقتصاد العالمي ومخاطر تجدد الضغوط على نحو قد لا يخلو من العواقب على النظام ككل. وفي هذا السياق، يركز برنامج العمل على القضايا المتعلقة بجهود استعادة الاستقرار والثقة في الاقتصاد العالمي، واستئناف مسيرة النمو، وتوفير الوظائف اللازمة للعمالة.

وعند عرض برنامج العمل على المجلس التنفيذي، قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، إن "التعهد بزيادة مؤقتة في موارد الصندوق تتجاوز ٤٣٠ مليار دولار يدل على استعداد البلدان الأعضاء للعمل بشكل جماعي وحاسم من أجل تجاوز الأزمة." وأكدت السيدة لاغارد: "من ناحيتنا، يجب أن نواصل دعم هذه الجهود عن طريق المشورة الواضحة والمحددة بشأن السياسات المالية الكلية والبرامج القوية ذات التصميم الكفء. ولا ينطبق هذا على أوروبا وحدها، حيث يتعرض الاستقرار لمخاطر حادة، بل يغطي جميع البلدان الأعضاء."

ومن التحديات المهمة في هذا السياق تشجيع النمو الذي يشمل كل الشرائح السكانية، مع ضمان بقاء الديون عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله. وسوف يقدم الصندوق تحليلات ومشورة بشأن السياسات الاقتصادية لضمان تنفيذ التقشف المالي وتخفيض الديون الحكومية على أساس من المصداقية، وهي قضية تهم كثيرا من البلدان الأعضاء، مع مواصلة العمل على دعم النمو. وهناك عمل تحليلي جارٍ أيضاً بشأن قضايا الوظائف والنمو ضمن رقابة الصندوق وبرامجه الاقتصادية.

واختتمت السيدة لاغارد عرضها للبرنامج بقولها: "إننا نحتاج إلى مواصلة تقديم حلول عملية لأهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي، ومساعدة البلدان الأعضاء على التعامل مع التداعيات، ودعم تحولاتها الاقتصادية وجداول أعمالها الإنمائية. ونحتاج أيضا إلى تقوية عملياتنا الداخلية، بإجراء إصلاحات في أعمال الرقابة وحصص العضوية والحوكمة."

ويحدد برنامج العمل الذي نُشر اليوم الجهود ذات الأولوية في هذه المجالات، بما في ذلك الأولويات التالية:

- استعادة الاستقرار وتعزيز المشورة بشأن السياسات الاقتصادية، وهو ما يتضمن المشورة بشأن استمرار العمل على إصلاح القطاع المالي ومعالجة أوجه الخلل فيه، وجوانب مختلفة تتعلق بالنمو وتوظيف العمالة؛
- تقييم تجربة الشرطية المرتبطة ببرامج الصندوق واستخلاص الدروس للاستفادة بها في سياق البرامج الجديدة؛
- تعزيز الدعم لبلدان التحول العربي؛
- مساعدة البلدان منخفضة الدخل عن طريق المشورة بشأن سياساتها الاقتصادية ودعمها مالياً، وهو ما يشمل جوانب تتعلق بإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية مع تلبية احتياجات التنمية، وإدارة ثروات الموارد الطبيعية، وتقييم تجربة الإصلاح الشامل لتسهيلات الصندوق حتى الآن، وتأمين استمرارية التمويل الميسر على المدى الأطول؛
- دعم استقرار النظام النقدي الدولي على المدى الطويل، بما في ذلك إدخال تحسينات على إطار الرقابة التي يضطلع بها الصندوق، للمساعدة على منع وقوع الأزمات في المستقبل؛
- تنفيذ إصلاحات الحصص والحوكمة المقررة في عام ٢٠١٠ والتي من شأنها دعم شرعية الصندوق وزيادة فعاليته.